المتون المختارة

من كتب النحو

فهرس الكتاب

شرح قطر الندى وبل الصدى – النعت 1

شرح ابن عقيل – التوكيد 6

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – عطف النسق 19

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب – البدل 65

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – اللام المفردة 71

[الفصل العشرون: التوابع]

ص ـ بابُ التَّوابع: يَتْبَعُ ما قَبْلَهُ في إعْرَابِهِ خَمْسَةٌ.

* * *

ش ـ التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسُّها الإعرابُ إلاّ على سبيل التَّبَع لغيرها، وهي خمسة: النعت، والتأكيد، وعَطْفُ البيان، وعطفُ النسق، والبَدَلُ، وعَدّها الزجّاجيُّ وغيْرُهُ أربعة، وأدْرَجُوا عَطْفَ البيان وعطف النسق تحت قولهم: «العطف».

* * * * *

[١ ـ النَّعت]:

[أ ـ حقيقته]:

ص ـ النَّعْتُ، وَهُوَ التَّابِعُ المُشْتَقُّ أوِ المؤوَّلُ بِهِ، المُبايِنُ لِلَفْظِ متْبُوعِهِ.

* * *

ش ـ «التَّابع» جنسٌ يَشْمل التَّوابعَ الخَمْسة، و «المشتقّ» أو «المؤوّل به» مُخرّج لبقيّة التوابع؛ فإنَّها لا تكونُ مشتقَّة ولا مؤوّلة به. ألا ترى أنَّك تقولُ في التَّوْكيدِ: «جاء القومُ أجْمَعُونَ»، و «جاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ». وفي البَيانِ والبَدل: «جاء زَيْدٌ أبو عَبْدِ الله»، وفي عطفِ النَّسَق: «جاء زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، فتجدُها توابعَ جامِدَة، وكذلك سائرُ أمثلتها. ولم يَبْقَ إلا التَّوكيدُ اللفظيُّ، فإنَّه قد يجيءُ مُشْتَقًّا، كقولك: «جاء زَيْدٌ الفاضِلُ الفاضِلُ» الأوّل نعت، والثاني توكيد لفظيٌّ؛ فلِهٰذا أخرجتُهُ بقولي: «المُبَايِن للفظِ مَتْبوعه».

فإن قُلْتَ: قد يكونُ التَّابعُ المشتقُّ غيرَ نعتٍ، مثالُ ذلك في البَيانِ والبدَلِ قولُكَ: «قال أبو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ»، و «قالَ عُمَر الفَارُوق»، وفي عَطْفِ النَّسَق: «رأيتُ كاتِباً وشاعراً».

قلتُ: «الصِّدِّيق» و «الفاروق» وإن كانا مُشْتَقَّيْنِ، إلاَّ أنّهما صارا لَقَبَيْنِ على الخليفَتَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عنهما، لاحِقَيْنِ ببابِ الأعلام كـ «زيد» و «عمرو»؛ و «شاعراً» في المثال المذكور نعتٌ حُذِف مَنْعوته، وذلك المَنْعوت هو المعطوف، وكذلك «كاتباً» ليس مفعولاً في الحقيقة، إنّما هو صفةٌ للمفعول، والأَصْل: رأيتُ رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً.

* * * * *

[ب ـ فائدته]:

ص ـ وَفائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ، أوْ تَوْضِيحٌ، أوْ مَدْحٌ، أوْ ذَمٌّ، أوْ تَرَحُّمٌ، أوْ تَوْكِيدٌ.

* * *

ش ـ فائدة النَّعت: إما تخصيصُ نَكِرة، كقولك: «مَرَرْتُ برجُلٍ كاتِبٍ»، أو توضيحُ معرفةٍ، كقولِكَ: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الخَيَّاطِ»، أو مَدْحٌ، نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[1]، أو ذمٌّ، نحو: «أعوذُ باللَّهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجيمِ»، أو تَرَحُّمٌ، نحو: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ المسكينَ»، أو توكيدٌ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[2]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[3].

* * * * *

[جـ ـ حكمه مع منعوته]:

ص ـ ويَتْبَعُ مَنْعُوتَه في واحِدٍ مِنْ أوْجُهِ الإعْرَابِ، ومِنَ التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ، ثمَّ إنْ رَفَعَ ضَمِيراً مُسْتَتِراً تَبِعَ في واحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ والتَّأنيثِ، وواحِدٍ مِنَ الإفْرادِ وفَرْعَيْهِ، وإلاَّ فَهُوَ كالْفِعْلِ، والأحْسَنُ: «جاءَني رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ»، ثمّ «قاعدٌ»، ثمّ «قاعِدُونَ».

* * *

ش ـ اعلم أنَّ للاسمِ بحسبِ الإعراب ثلاثةَ أحوالٍ: رَفْع، ونَصْب، وجَرّ؛ وبحسبِ الإفراد وغيرِهِ ثلاثةَ أحوالٍ: إفراد، وتَثْنية، وجَمْع؛ وبحسبِ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ حالتان؛ وبحسبِ التَّنكير والتَّعريف حالتان. فهذه عَشرةُ أحوالٍ للاسمِ.

---

(١) الفاتحة: ١.

(٢) البقرة: ١٩٦.

(٣) الحاقة: ١٣.

ولا يكونُ الاسمُ عليها كلِّها في وقتٍ واحدٍ؛ لما في بَعْضِها من التَّضادِّ، ألا تَرَى أنَّه لا يكونُ الاسمُ مرفوعاً منصوباً مجروراً، ولا معرَّفاً مُنَكَّراً، ولا مفرداً مثنّى مجموعاً، ولا مذكَّراً مؤنثاً.

وإنَّما يجتمعُ فيه منها في الوقتِ الواحدِ أربعةُ أُمورٍ، وهي من كلِّ قسمٍ واحِدٌ. تقولُ: «جاءَني زيدٌ»، فيكونُ فيه الإفرادُ والتَّذكير والتَّعْريف والرَّفع؛ فإن جئتَ مكانَهُ بـ «رجلٍ» ففيه التَّنكير بدل التَّعريف وبقيَّةُ الأوْجُهِ؛ فإن جئتَ مكانه بـ «الزَّيدان»، أو بـ «الرجال» ففيه التَّثْنِية أو الجَمْع بدلَ الإفرادِ وبقيَّة الأوْجُهِ؛ فإن جئتَ مكانَه بـ «هندٍ» ففيهِ التأْنيث بدلَ التذكيرِ وبقيّة الأوْجُهِ. فإن قلت: «رأيْتُ زَيْداً»، أو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، ففيهِ النَّصبُ أو الجرّ بدلَ الرفع وبقيّة الأوْجُهِ.

ووقَعَ في عبارةِ بعض المُعْرِبين أنَّ النعت يتبعُ المنعوتَ في أربعةٍ مِن عَشَرة، ويَعْنُونَ بذلِكَ أنَّه يتبعُهُ في الأمورِ الأَرْبَعةِ التي يكونُ عليها، وليسَ كذلك، وإنَّما حُكْمُهُ أن يتبعَهُ في اثنينِ من خمسةٍ دائماً، وهما: واحِد من أوْجُهِ الإعْراب، وواحد من التَّعْريفِ والتَّنكير، ولا يجوز في شيءٍ من النُّعوتِ أن يخالفَ منعوتَهُ في الإعراب، ولا أن يُخالفَه في التَّعريفِ والتَّنكيرِ.

فإن قلتَ: هذا مُنْتَقِضٌ بقولِهِمْ: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» فَوَصَفُوا المرفوعَ، وهو «الجُحْرُ»، بالمخفوض، وهو «خَرِب»، وبقولِهِ تَعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾[1] فوصفَ النَّكِرة، وهي «كلُّ همزَة لُمزة» بالمعرفة، وهو «الذي»، وبقولِهِ تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾[2] فوصَفَ الْمَعْرِفة ـ وهو اسمُ اللَّهِ تعالى ـ بالنَّكِرة، وهي «شديد العقاب»؛ وإنّما قلنا إنّه نكرةٌ، لأنّه من بابِ الصِّفةِ المشبَّهة، ولا تكون إضافَتُها إلاّ في تقديرِ الانفِصال. ألا ترى أنَّ المعنى: شديدٌ عِقَابُهُ، لا يَنْفَكُّ في المعنى عن ذلك.

قلتُ: أمّا قولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، فأكثرُ العربِ ترفعُ «خَرِباً»، ولا إشكالَ فيه، ومنهم من يخفِضُه لمجاورتِه للمخفوض، كما قالَ الشَّاعِر [من الرجز]:

١٣٣ ـ قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الجَارِ

---

(١) الهمزة: ١ ـ ٢.

(٢) غافر: ١ ـ ٣.

١٣٣ ـ التخريج: هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في مجمع الأمثال ١٠٩/٢ دون أن ينسبه =

ومُرَادُهم بذلك أن يُنَاسِبُوا بين المُتَجاورَيْنِ في اللَّفظِ، وإن كانَ المعنى على خلافِ ذلك، وعلى هٰذا الوجهِ ففي «خَرِبٍ» ضمَّة مُقدَّرة منع من ظهورها اشتغالُ الآخِرِ بحرَكةِ المجاورَة، وليس ذلك بمُخْرِجٍ له عَمَّا ذكرناهُ من أنه تابعٌ لمنعوتِهِ في الإعراب، كما أنَّا نقولُ: إن المُبْتدأ والخبرَ مرفوعانِ، ولا يمنعُ من ذلك قراءة الحسنِ البصريّ ﴿الحمدِ لله﴾[1] بكسرِ الدّال إتباعاً لكسرة اللام؛ ولا يمنعُ من ذلك أيضاً قولُهم في الحكاية: «مَنْ زَيْداً» بالنَّصبِ، أو «مَنْ زَيْدٍ» بالخفضِ، إذا سألتَ مَنْ قال: «رأيتُ زيداً» أو «مَررتُ بِزَيْدٍ»، وَأردتَ أن تَربطَ كلامَكَ بكَلامِه بحكايةِ الإعراب؛ وقد تبيَّن بهذا صحَّةُ قَوْلِنا: إن النعت لا بد أن يتبعَ منعوته في إعرابِهِ وتعريفِهِ وتنكيرِهِ.

وأمَّا حكمُهُ بالنَّظَرِ إلى الخَمْسَةِ الباقيةِ ـ وهيَ: الإفرادُ، والتَّثْنِيةُ، والجمع، والتَّذكيرُ، والتَّأنيثُ ـ فإنَّه يُعْطَى منها ما يُعطى الفِعْلُ الذي يحلُّ مَحَلَّه في ذلك الكَلام؛ فإن كانَ الوَصْفُ رافعاً لِضَميرِ الموصوفِ طابَقَهُ في أثْنَيْنِ منها، وكَمُلَتْ له حينئذٍ الموافقةُ في أربعةٍ من عشرةٍ كما قال المُعْرِبون. تقول: «مَرَرْتُ برجُلٍ قائمٍ»، و «بِرَجُلَيْنِ قائِمَيْنِ»، و «بِرِجالٍ قائِمينَ»، و «بِامْرَأَةٍ قائِمَةٍ»، و «بامرأتيْنِ قائمَتَيْنِ»، و «بنساء قائماتٍ»، كما تقول في الفِعْل: «مرَرْتُ بِرَجُلٍ قامَ»، و «برجلين قاما»، و «برجالٍ قاموا»، و «بامرأةٍ قامَتْ»، و «بامرأَتَيْنِ قامَتا»، و «بنساءٍ قُمْنَ». وإن كانَ الوَصْفُ رافِعاً لاسمٍ ظاهر، فإنَّ تذكِيرَهُ وتأنيثَهُ على حسبِ ذلك الاسمِ الظاهر، لا على حَسَبِ المَنْعوتِ، كما أنَّ الفعلَ الذي يحلُّ محلَّهُ يكونُ كذلك. تقول: «مررتُ برجلٍ قائِمةٍ أمُّهُ»، فتؤنِّثُ الصِّفةَ لتأنيثِ «الأمّ»، ولا تلتفتُ لكونِ الموصوفِ مُذكَّراً؛ لأنك تقول في الفِعل: «قامَتْ أمُّهُ»، وتقول في عكسه: «مررت بامرأةٍ قائِمٍ أبُوهَا»، فتُذَكِّرُ الصِّفَةَ لتذكيرِ «الأب»، ولا تلتفتُ لكونِ الموصوفِ مؤنَّثاً؛ لأنَّكَ تقولُ في الفعل: «قام أبوها»، قالَ الله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[2]. ويجبُ إفرادُ الوَصفِ،

= إلى قائل مُعَيَّن، وقال: إنه لشاعر إسلاميّ، ويُضرب في معاقبة البريء لإرهاب المجرم.

الإعراب: قد: حرف تقليل. يؤخذ: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمّة. الجار: نائب فاعل مرفوع بالضمّة. بجرم: الباء حرف جرّ، «جرم»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يؤخذ»، وهو مضاف. الجار: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «يؤخذ الجار» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

وليس في هذا القول شاهد نحويّ، وإنَّما ساقه المؤلِّف للدلالة على أنَّ الشيء قد يُعامل المعاملة التي يستحقّها جاره لا المعاملة التي يستحقّها هو نفسه.

(١) الفاتحة: ٢.
(٢) النساء: ٧٥.

ولو كان فاعِلُهُ مُثَنّى أو مجموعاً، كما يجبُ ذلك في الفِعْل، فتقولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قائم أبَواهُمَا»، و «بِرِجالٍ قائمٍ آباؤهُمُ» كما تقولُ: «قام أبواهُمَا»، و «قام آباؤهم». ومَنْ قال: «قَاما أبَواهُمَا»، و «أكَلُوني البراغيثُ» ثَنّى الوَصْفَ وجَمَعه جَمْعَ السلامة؛ فقال: «قائمَيْنِ أبَواهُما»، و «قائِمينَ آباؤُهم». وأجازَ الجميعُ أن تُجمعَ الصِّفَةُ جمعَ التَّكْسِير، إذا كانَ الاسْمُ المرفوع جَمْعاً، فتقول: «مَرَرْتُ برِجال قِيامٍ آباؤُهُمْ»، و «برجلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ»، ورَأَوْا ذلك أحْسَنَ من الإفراد الذي هو أحْسَنُ من جمعِ التَّصْحيحِ.

* * * * *

[د ـ قطعه]:

ص ـ ويَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَة المَعْلُوم مَوْصُوفُها حَقِيقةً أو ادِّعاءً، رَفْعاً بِتَقْدِيرِ: «هُوَ»، ونَصْباً بِتَقْدِيرِ: «أعْنِي»، أوْ «أمْدَحُ»، أوْ «أذُمُّ»، أوْ «أرْحَمُ».

* * *

ش ـ إذا كانَ المَوْصُوفُ معلوماً بدونِ الصِّفة، جازَ لك في الصِّفةِ الإتباعُ والقَطْعُ. مثالُ ذلك في صفةِ المَدْح: «الحَمْدُ للَّهِ الْحَمِيدُ» أجازَ فيه سيبويه الجرَّ على الإتباع، والنَّصبَ بتقدير: «أمْدَحُ»، والرَّفعَ بتقديرِ: هو، وقال: «سمِعنا بعض العربِ يقول: «الحَمْدُ للَّهِ رَبَّ العالمين»[1] بالنَّصب؛ فسألتُ عنها يونس، فزعمَ أنّها عربيَّة» اهـ. ومِثاله في صِفةِ الذمّ: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[2] قرأ الجمهورُ بالرفعِ على الإتْباع، وقرأ عاصِم بالنَّصْبِ على الذمِّ. ومِثاله في صفةِ التَّرحّم: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ المِسْكينُ» يجوزُ فيه الخفضُ على الإتباع، والرَّفعُ بتقدير: «هو»، والنَّصبُ بتقديرِ: «أرْحَمُ». ومثاله في صِفَةِ الإيضاح: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ التَّاجِرُ» يجوز فيه الخفضُ على الإتباع، والرَّفع بتقدير: «هو»، والنَّصبُ بتقدير: «أعني».

ولا فَرْقَ في جوازِ القطع بينَ أن يكونَ الموصوفُ معلوماً حقيقةً أو ادِّعاءً؛ فالأوَّلُ مشهور، وقد ذكَرنا أمْثِلَتَهُ. والثاني نَصَّ عليه سيبويه في كتابه؛ فقال: «وقد يجوزُ أن تقول: «مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الكِرامُ» يعني بالنَّصبِ أو بالرفع إذا جعلت المخاطَبَ كأنه قد عَرَفَهم...» ثم قال: «نَزَّلْتُهم هذه المنزلة، وإن كان لم يعرفهم» اهـ.

* * * * *

(١) الفاتحة: ٢.

(٢) المسد: ٤.

التَّوْكِيد

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا[1]

وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعَلٍ إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا[2]

التوكيد قسمان ؛ أحدهما : التوكيد اللفظى ، وسيأتى ، والثانى : التوكيد المعنوى ، وهو على ضربين :

أحدهما : ما يرفع تَوَهُّمَ مضافٍ إلى المؤكَّدِ ، وهو المراد بهذين البيتين ، وله لفظان : النفس ، والعين ؛ وذلك نحو : « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ » فـ « نفسه »

---

(١) « بالنفس » جار ومجرور متعلق بقوله « أكد » الآتى « أو » حرف عطف « بالعين » معطوف على قوله بالنفس « الاسم » مبتدأ « أكدا » أكد : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله بالنفس وما عطف عليه ، ومع مضاف ، و « ضمير » مضاف إليه « طابق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضمير « المؤكدا » مفعول به لطابق ، والجملة فى محل جر صفة لضمير .

(٢) « واجمعهما » الواو عاطفة ، اجمع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول به « بأفعل » جار ومجرور متعلق باجمع « إن » شرطية « تبعا » تبع : فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل « ما » اسم موصول مفعول به لتبع « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « واحداً » خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن تبعا ما ليس واحدا فاجمعهما بأفعل « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم فى جواب الأمر الذى هو اجمع ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « متبعاً » خبره .

توكيدٌ لـ « زيد » ، وهو يرفع توَهُّمَ أن يكون[1] التقدير « جاء خبرُ زَيْدٍ ، أوْ رَسُولُهُ » وكذلك « جاء زَيْدٌ عَيْنُهُ » .

ولا بُدَّ من إضافة النفس أو العين إلى ضميرٍ يُطَابِقُ المؤكَّدَ ، نحو : « جاء زَيْدٌ نَفْسُهُ ، أو عَيْنُهُ ، وهِنْدٌ نَفْسُهَا ، أو عَيْنُهَا » .

ثم إن كان المؤكد بهما مُثَنًّى أو مجموعاً حمتهما على مثال أفْعُـل ؛ فتقول : « جاء الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا ، أوْ أَعْيُنُهُمَا ، وَالهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا ، أوْ أَعْيُنُهُمَا ، وَالزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أوْ أَعْيُنُهُمْ ، وَالهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ ، أوْ أَعْيُنُهُنَّ » .

* * *

وَكُلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ ، وَكِلاَ كِلْتَا ، جَمِيعاً — بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ[2]

هذا هو الضَّرْبُ الثانى من التوكيد المعنوى ، وهو : ما يرفع توَهُّمَ عدمِ إرادة الشُّمُولِ ، والمُسْتَعْمَلُ لذلك « كُلٌّ ، وَكِلاَ ، وَكِلْتَا ، وَجَمِيعٌ » .

---

(١) إذا قلت « جاء زيد » فقد تريد الحقيقة وأن زيداً هو الآتى ، وقد تكون جعلت الكلام على حذف مضاف ، وأن الأصل جاء خبر زيد ، أو جاء رسول زيد ، وقد تكون قد أطلقت زيداً وأنت تريد به رسوله من باب المجاز العقلى . فإذا قلت « جاء زيد نفسه » فقد تعين المعنى الأول ، وارتفع احتمالان : أحدهما احتمال المجاز بالحذف ، وثانيهما احتمال المجاز العقلى .

(٢) « وكلا » مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله اذكر الآتى « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فى الشمول » جار ومجرور متعلق باذكر « وكلا ، وكلتا ، جميعاً » معطوفات على « كل » بعاطف مقدر فيما عدا الأول « بالضمير » جار ومجرور متعلق بقوله : « موصلا » الآتى « موصلا » حال من كل وما عطف عليه .

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يَصِحُّ وُقُوعُ بعضها[1] مَوْقِعَهُ ، نحو : « جاء الرَّكْبُ كُلُّهُ ، أو جَمِيعُهُ ، والقَبِيلَةُ كُلُّهَا ، أو جَمِيعُهَا ، والرِّجَالُ كُلُّهُمْ ، أو جَمِيعُهُمْ ، والهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ ، أو جَمِيعُهُنَّ » ولا تقول : « جاء زَيْدٌ كله » .

ويؤكد بِكِلَا المُثَنَّى المُذَكَّرِ ، نحو : « جاء الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا » ، وبِكِلْتَا المُثَنَّى المؤنث ، نحو : « جاءت الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا » .

ولا بُدَّ من إضافتها كلها إلى ضمير يُطَابِقُ المؤكدَ كما مُثِّلَ .

* * *

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ فَاعِلَهْ
مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ[2]

أى استعملَ العربُ — للدلالة على الشُّمُولِ كـكل — « عَامَّة » مضافاً إلى ضمير المؤكد ، نحو : « جَاءَ القَوْمُ عَامَّتُهُمْ » وقَلَّ من عَدَّهَا من النحويين فى ألفاظ التوكيد ، وقد عَدَّهَا سيبويه ، وإنما قال « مثل النافلة » لأن عَدَّهَا من ألفاظ التوكيد يُشبه النافلة ، أى : الزيادة ؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها .

* * *

(١) المدار فى كونه ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه على العامل ، فالمثال الذى ذكره الشارح — وهو « جاء زيد كله » — لا يصح ؛ لأن المجيء لا يتعلق ببعض الإنسان ، لكن لو قلت « اشتريت العبد كله » أو قلت « اشتريت الجارية كلها » كان صحيحا ، لأن الشراء قد يتعلق بالبعض .

(٢) « واستعملوا » فعل وفاعل « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « ككل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله فاعله الآتى « فاعله » مفعول به لاستعملوا « من عم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعله أيضاً « فى التوكيد » جار ومجرور متعلق باستعملوا « مثل » حال ثالث من فاعله أيضاً ، ومثل مضاف و « النافله » مضاف إليه .

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكِّدُوا بِأَجْمَعَا
جَمْعَاءَ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمَعَا(١)

أى : يُجَاء بَعْدَ « كل » بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشُّمُول ؛ فيؤتى بـ « أجمع » بعد « كُلٍّ » نحو : « جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعُ » وبـ « جَمْعَاء » بعد « كُلَّهَا » ، نحو : « جَاءَت القَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاء » وبـ « أَجْمَعِين » بعد « كُلِّهِمْ » نحو : « جَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهم أَجْمَعُون » وبـ « جُمَعَ » بعد « كُلِّهِنَّ » نحو : « جَاءَت الهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ » .

* * *

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيء : أَجْمَعُ
جَمْعَاء ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمَعُ(٢)

أى : قد وَرَدَ استعمالُ العَرَبِ « أَجْمَعَ » فى التوكيد غيرَ مسبوقة بـ « كُلّ » نحو : « جَاءَ الجَيْشُ أَجْمَعُ » واستعمالُ « جمعاء » غيرَ مسبوقة بـ « كُلّهَا » نحو : « جَاءَت القَبِيلَةُ جَمْعَاء » واستعمالُ « أجمعين » غيرَ مسبوقةٍ بـ « كُلّهم » نحو : « جَاءَ القَوْمُ أَجْمَعُون » واستعمالُ « جُمَعَ » غيرَ مسبوقةٍ بـ « كلهن » نحو : « جَاءَ النِّسَاء جُمَعُ » وزعم المصنف أن ذلك قليل ، ومنه قوله :

---

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقول أكدوا الآتى ، وبعد مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، أكدوا ، فعل وفاعل ، بأجمعا ، جار ومجرور متعلق بأكدوا ، جمعاء ، أجمعين ، ثم جمعا ، معطوفات على « أجمعا » بعاطف مقدر فيما عدا الأخير .

(٢) « ودون » ظرف متعلق بقوله يجىء الآتى ، ودون مضاف و « كل » مضاف إليه ، قد ، حرف تقليل ، يجىء ، فعل مضارع ، أجمع ، فاعل يجىء ، جمعاء ، أجمعون ، ثم جمع ، معطوفات على « أجمع » بعاطف مقدر فيما عدا الأخير ،

٢٨٩ — يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا إِذَا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

* * *

٢٨٩ — هذه الأبيات لراجز لا يعلم اسمه .

اللغة : « الذلفاء » أصله وصف لمؤنث الأذلف ، وهو مأخوذ من الذلف — بالتحريك — وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة . ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة ، ويجوز هنا أن يكون علماً ، وأن يكون باقياً على وصفيته «حولا» عاماً « أكتعا » تاماً ، كاملا ، وقد قالوا : « أتى عليه حول أكتع » أى : تام ، كذا قال الجوهرى .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء حذف المنادى به « ليتنى » ليت : حرف تمن ، والنون للوقاية ، والياء اسم ليت « كنت » كان : فعل ماض ناقص . والتاء اسمه « صبياً » خبر كان « مرضعاً » نعت لصبي ، وجملة « كان » واسمه وخبره فى محل رفع خبر « ليت » « تحملنى » تحمل : فعله مضارع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الذلفاء » فاعل تحمل « حولا » ظرف زمان متعلق بتحمل « أكتعا » توكيد لقوله حولا ، وإذا لاحظت ما فيه من معنى المشتق صح أن تجعله نعتاً له « إذا » ظرف ضمن معنى الشرط ، وجملة « بكيت » فى محل جر بإضافة إذا إليها « قبلتنى » قبل : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الذلفاء ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « أربعا » مفعول ثان ، وأصله نعت لمحذوف ، والجملة لا محل لها جواب « إذا » الشرطية غير الجازمة « إذا » حرف جواب « ظللت » ظل : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « الدهر » ظرف زمان متعلق بأبكى « أبكى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر ظل « أجمع » توكيد للدهر .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد يستدل بها النحاة على مسائل من باب التوكيد ، الشاهد الأول — وهو المراد هنا — فى قوله : « الدهر . . . أجمعا » حيث أكد الدهر بأجمع ، من غير أن يؤكده أولا بكل ، والثانى فى قوله : « حولا أكتعا » فإنه يدل لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النكرة إذا كانت =

وإنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ.(١)

مذهَبُ البصريين أنه لا يجوز توكيدُ النكرةِ : سواء كانت محدودةً ، كيوم ، وليلة ، وشهر ، وحَوْل ، أو غيرَ محدودةٍ ، كوَقْتٍ ، وزَمنٍ ، وحِينٍ .

ومذهَبُ الكوفيين — واختاره المصنف — جوازُ توكيدِ النكرةِ المحدودةِ ؛ لحصول الفائدة بذلك ، نحو : « صُمْتُ شَهْراً كُلَّهُ » ومنه قولُه :

* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا * [٢٨٩]

وقوله :

٢٩٠ — * قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا *

= محدودة ، بأن يكون لها أول وآخر معروفان ، كيوم وشهر وعام وحول ونحو ذلك ، وذهب المصنف إلى جواز ذلك ، والبصريون يأبون تأكيد النكرة : محدودة ، أو غير محدودة ، وسيأتى هذا الموضوع بعقيب ما نتكلم فيه الآن ، والثالث فى قوله « الدهر أبكى أجمعا » حيث يدل على أنه قد يفصل بين التوكيد والمؤكد بأجنبي .

(١) « وإن » شرطية « يفد » فعل مضارع فعل الشرط « توكيد » فاعل يفد ، وتوكيد مضاف ، و « منكور » مضاف إليه « قبل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى توكيد منكور ، والفعل - الذى هو قبل - مبنى على الفتح فى محل جزم جواب الشرط ، وسكن لأجل الوقف « وعن نحاة » جار ومجرور متعلق بقوله المنع الآتى ، ونحاة مضاف ، و « البصرة » مضاف إليه « المنع » مبتدأ « شمل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ

٢٩٠ — هذا الشاهد مجهول النسبة إلى قائله ، ويذكر بعض النحاة من البصريين أنه مصنوع ، ويروى بعض من يستشهد به قبله :

* إنَّا إذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا *

اللغة : « خطافنا » الخطاف — بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء — هو الحديدة =

وَأَغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ(١)

قد تقدَّمَ أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا ، ومَذْهَبُ البصريين أنه لايؤكد بغير ذلك ؛ فلاتقول « جاء الجيشانِ أَجْمَعَانِ » ولا « جاء القبيلتان جَمْعَاوَانِ » استغناء بكلا وكلتا عنهما ، وأجاز ذلك الكوفيون .

* * *

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ
بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ(٢)

= المعوجة تكون فى جانب البكرة «تقعقعا» تحرك وسمع له صوت ، والقعقعة : تحريك الشيء اليابس الصلب حتى يسمع له صوت « صرت » صوتت « البكرة » بفتح فسكون هنا — ما يستق عليها الماء من البئر .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « صرت » صر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « البكرة » فاعل صرت « يوماً » ظرف زمان متعلق بصرت « أجمعا » تأكيد لقوله يوماً .

الشاهد فيه : قوله « يوماً أجمعا » حيث أكد قوله « يوماً » وهو نكرة محدودة بقوله « أجمعا » وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين الذى اختاره المصنف فى هذه المسألة ، وجواب البصريين عن هذا الشاهد إنكاره ، وادعاء أنه مما صنعه النحاة الكوفيون ليصححوا مذهبهم . ولا أصل له عندهم حتى يتلمسوا له مخلصاً .

(١) « اغن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بكلتا » جار ومجرور متعلق باغن « فى مثنى » جار ومجرور متعلق باغن أيضاً « وكلا » معطوف على كلتا « عن وزن » جار ومجرور متعلق باغن أيضاً ، ووزن مضاف و « فعلاء » مضاف إليه « ووزن أفعلا » معطوف على قوله « وزن فعلاء » .

(٢) « وإن » شرطية « تؤكد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الضمير » مفعول به لتؤكد « المتصل » نعت للضمير « بالنفس » جار ومجرور متعلق بتؤكد « والعين » معطوف على النفس « فبعد » الفاء واقعة فى =

عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ ، وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا ، والقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا[1]

لا يجوز توكيدُ الضميرِ المرفوعِ المتَّصلِ بالنفس أو العين ، إلا بعد تأكيده بضميرٍ منفصلٍ ؛ فتقول : «قومُوا أنتم أنفُسُكم ، أو أعينُكم» ولاتقل : «قوموا أنفسكم» .

فإذا أكَّدْتَهُ بغير النفس والعَيْن لم يلزم ذلك ؛ تقول : « قوموا كُلُّكُمْ » أو « قُومُوا أنْتُمْ كُلُّكُم » .

وكذا إذا كان المؤكَّدُ غيرَ ضميرِ رفعٍ : بأن كان ضميرَ نصبٍ أو جر ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ ، أو عينِكَ ، ومَرَرْتُ بِكُمْ كلِّكُمْ ، ورأيتُكَ نَفْسَكَ ، أو عينَكَ ، ورأيتكم كلكم » .

* * *

وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي
مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ « ادْرُجِي ادْرُجِي »[2]

= جواب الشرط ، بعد : ظرف متعلق بمحذوف تقديره : فأكد بهما بعد المنفصل ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وبعد مضاف ، و « المنفصل » مضاف إليه .

(١) « عنيت » فعل وفاعل « ذا » مفعول به لعنيت ، وذا مضاف « الرفع » مضاف إليه « وأكدوا » فعل وفاعل « بما » جار ومجرور متعلق بأكدوا « سواهما » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما المجرورة محلا بالباء ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « والقيد » مبتدأ « لن » نافية ناصبة « يلتزما » يلتزم : فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بلن ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القيد ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو القيد .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « من التوكيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى قوله « لفظى » الآتى ؛ لأنه فى قوة المشتق ؛ إذ هو منسوب « لفظى » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هو لفظى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « يجى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة فى محل رفع خبر =

هذا هو القسم الثانى من قِسْمَىِ التوكيد ، وهو : التوكيد اللفظى ، وهو تكرار اللفظ الأول [بعينه] اعتناء به ، نحو : « أدْرُجِى أدْرُجِى » وقوله :

٢٩١ — فأيْنَ إلَى أيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي
أتَاكَ أتَاكَ اللاّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

وقوله تعالى : (كلاّ إذَا دُكّتِ الأرْضُ دَكاً دَكاً)(١) .

* * *

= المبتدأ « مكرراً » حال من الضمير المستتر فى يجىء « كقولك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، وقول مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ادرجى » فعل أمر ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « ادرجى » توكيد لسابقه .

٢٩١ — هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ، ولم ينسبه واحد منهم لقائل معين .

الإعراب : « فأين » اسم استفهام ، مبنى على الفتح فى محل جر بإلى محذوف يدل عليها ما بعدها ، والأصل : فإلى أين — إلخ ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلى أين » توكيد لفظى « النجاة » مبتدأ مؤخر « ببغلتى » الجار والمجرور متعلق بالنجاة ، وبغلة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أتاك » أتى : فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب أو المخاطبة مفعول به « أتاك » توكيد لفظى « اللاحقون » فاعل أتى الأول « احبس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « احبس » توكيد لفظى .

الشاهد فيه : قوله « إلى أين إلى أين » وقوله : « أتاك أتاك » وقوله : « احبس احبس » ففى كل واحد من المواضع الثلاثة تكرر اللفظ الأول بعينه ، وهو من التوكيد اللفظى .

(١) من العلماء من منع أن يكون قوله تعالى : (كلا إذا دكت الأرض دكا دكا) من باب التوكيد اللفظى ، وعلل ذلك بأن التوكيد اللفظى يشترط أن يكون اللفظ الثانى دالا على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول ، والأمر فى الآية الكريمة ليس كذلك ، فإن الدك الثانى غير الدك الأول ، والمعنى دكا حاصلا بعد دك ، وذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معاً حال ، وهو مؤول بنحو مكرراً دكها ، ومثله قوله تعالى : (وجاء ربك والملك =

وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ
إِلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ[1]

أى : إذا أريد تكريرُ لفظِ الضميرِ المتصل للتوكيد ، لم يَجُزْ ذلك ، إلا بشرط اتصال المؤكَّدِ بما اتصلَ بالمؤكدِ ، نحو : « مررت بِكَ بِكَ ، ورغبت فِيهِ فِيهِ » ولا تقول : « مررت بِكَ كَ » .

* * *

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحَصَّلاَ
بِهِ جَوَابٌ : كَنَعَمْ ، وَكَبَلَى[2]

= صفاً صفا) وجعلوا هاتين الآيتين نظير قولهم : جاء القوم رجلا رجلا ، وعلمته الحساب باباً باباً .

(١) « ولا » نافية « تعد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لفظ » مفعول به لتعد ، ولفظ مضاف و « ضمير » مضاف إليه « متصل » نعت لضمير « إلا » أداة استثناء « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لفظ » الواقع مفعولا به ، ومع مضاف وقوله « اللفظ » مضاف إليه « الذى » نعت للفظ « به » جار ومجرور متعلق بقوله « وصل » الآتى « وصل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الحروف » مبتدأ مؤخر « غير » منصوب على الاستثناء . أو — بالرفع — نعت للحروف ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « تحصلا » تحصل : فعل ماض ، والألف للاطلاق « به » جار ومجرور متعلق بتحصل « جواب » فاعل تحصل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كنعم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كنعم « وكبلى » جار ومجرور معطوف على كنعم .

أى : كذلك إذا أريد توكيدُ الحرفِ الذى ليس للجواب ، يجب أن يُعَاد مع الحرف المؤكَّدِ ما يتصل بالمؤكَّد ، نحو : « إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائم » ، و « فى الدار فى الدار زيد » ، ولا يجوز « إنَّ إنَّ زيداً قائم »[1] ، ولا « فى فى الدار زيد » .

فإن كان الحرفُ جواباً — كنَعَمْ ، وَبَلَى ، وَجَيْرِ ، وَأَجَلْ ، وإى ، ولا — جاز إعَادَتُهُ وَحْدَه ؛ فيقال لك : « أقام زيد » ؟ ؟ فتقول « نعم نعم » أو « لا لا » ، و « ألم يقم زيد » ؟ فتقول : « بَلَى بَلَى »[2] .

* * *

وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِى قَدِ انْفَصَلْ
أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ[3]

---

(١) قد ورد شاذا قول الشاعر :

إنَّ إنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيَنْ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا

(٢) من ذلك قول جميل بن معمر العذرى :

لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ ؛ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَىَّ مَوَاثِقاً وَعُهُوداً

واعلم أن حروف الجواب على ثلاثة أقسام :

الأول : مايقع بعد الإيجاب والنفى جميعاً ،وذلك أربعة أحرف ، وهى : نعم ، وجير ، وأجل ، وإى ، فكل واحد من هذه الأحرف الأربعة يصح أن يجاب به بعد الإثبات ويصح أن يجاب به بعد النفى ، والمقصود بكل واحد منها أحد أمور ثلاثة : تصديق المخبر ، أو إعلام المستخبر ، أو إبعاد الطالب .

والقسم الثانى : ما لا يقع إلا بعد الإيجاب ، وهو «لا» والمقصود به إبطال ما أوجبه المتكلم أولا .

والقسم الثالث : ما لا يقع إلا بعد النفى ، وهو « بلى » خاصة .

(٣) « ومضمر » بالنصب : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وبالرفع مبتدأ وعلى كل حال هو مضاف ، و « الرفع » مضاف إليه « الذى » اسم موصول : نعت =